DOI:10.18018/URUK/020-13/1246-1259 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية
مجلة اوروك للعلوم الانسانية
موقع المجلة : www.muthuruk.com

BM-Publisher

المؤتمرات الخليجية لملء فراغ الانسحاب البريطاني والدور السعودي فيها (1971-1979)

عبد الرسول شهيد عجمي
زهراء حسين خضير*
جامعة ذي قار/ كلية التربية للعلوم الانسانية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:
الاستلام: 2020/6/17
تاريخ التعديل : 2020/7/7
قبول النشر: 2020 /7/26
متوفر على النت:2020/9/10

الكلمات المفتاحية :
الانسحاب البريطاني
امن الخليج
المؤتمرات الامنية

الملخص

شهدت منطقة الخليج العربي تحركاً نشطاً من دولهِ للوصول الى تنظيم يحدد ملامح المنطقة في المرحلة ما بعد الانسحاب البريطاني منها ، وتمثل ذلك في عقد سلسلة من المؤتمرات ذات الطابع الامني لمناقشة كيف يتم ملء الفراغ ومن الدولة المسؤولة عن ملء ذلك الفراغ وكيفية تنظيم شؤون المنطقة في مرحلة ما بعد بريطانيا فضلاً عن مواقف الدول الخليجية من مقترحات تلك المؤتمرات وهل نجحت ام اخفقت في الهدف المنعقدة لأجله ، سلط البحث الضوء على تلك المحاور مع التركيز على الدور السعودي فيها .

© جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2020

المقدمة

بعد انحسار النفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي ، سارعت الدول الخليجية لعقد مجموعة من المؤتمرات لإيجاد صيغة لملء الفراغ المزعوم في المنطقة بعد انسحاب بريطانيا منها وكانت المملكة العربية السعودية هي الرائدة في التحرك لتنظيم عقد تلك المؤتمرات ، والتأكيد على اهمية الوصول الى حالة من الامان وتنظيم امن منطقة الخليج العربي بعد عام 1971 ، سواء كان موضوع الامن ذلك من الجانب العربي او الايراني مع التركيز على الموقف السعودي من ذلك الموضوع ، ونتيجة لكون موضوع امن الخليج واسعاً ومتشعباً فتم التركيز في البحث على المؤتمرات الخليجية لملء فراغ الانسحاب البريطاني لكونها احدى جوانب امن الخليج طيلة عقد سبعينيات القرن العشرين .

تناول البحث المؤتمرات الخليجية بقسميها العربي والايراني حول امن الخليج وتنظيمه بعد الانسحاب البريطاني مع التركيز على الدور السعودي في تلك المؤتمرات والمواقف المتعددة التي تبنتها لغرض فرض نفوذها على الامارات المستقلة حديثاً في الخليج وايجاد قاعدة قوية لها مستغلة الدعم الامريكي منذ عام 1968 والاعتماد عليها بموجب مبدأ نيكسون كدعامة ثانية في

*الناشر الرئيسي : E-mail : burkatzahraa @gmail. Com

المنطقة بعد ايران وزيادة التسلح الذي حصلت عليه من الولايات المتحدة الامريكية بموجب المبدأ المذكور .

الحراك الامني السعودي بعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي

اوضحت اللقاءات المتكررة بين دول الخليج العربي مدى الاختلافات الحاصلة بين وجهات النظر حول الامن فيه ، ولهذا نجد من المناسب ان نتناول ذلك بغية التعرف على الادراك الامني الذي يغير مفردات التعامل للسياسيين في دول المنطقة ومواقفها بحسب اتجاهاته مركزين الضوء على الدور السعودي من تلك المؤتمرات ، اذ تأثرت تلك المواقف بمدى استقلالية القرار السياسي لكل دولة وطبيعة نظام الحكم فيها [1] .

تأثرت مبادئ ومقومات الامن عند المملكة العربية السعودية في صياغة السياسة الخاصة بها والتي اعتمدت على ضرورة الاستفادة من الموقع الجغرافي وحدودها مع العراق صاحب القدرات القتالية المرتفعة ، كما ان وجود المملكة فوق مخزون نفطي مثلت السلعة الاستراتيجية الهامة بالنسبة للعالم اجمع جعلها محط انظار وصراع الدول الاقليمية الكبرى ، كما تمتعت المملكة بوجود الموانئ البحرية على الخليج العربي والبحر الاحمر ومن يتحكم بها يمكنه التحكم بتوازن القوى في المنطقة مع وجود المقدسات الاسلامية بوصفها زعيمة العالم الاسلامي، ففرضت جميع هذه الملامح والمتغيرات عدة خصائص وتوجهات للسياسة السعودية في المنطقة [2] ، وعليه ادركت المملكة العربية السعودية اولاً وقبل كل شيء ما يتعلق بأمنها من جهة واتساع نفوذها من جهة اخرى ، ورغم ازدياد نفوذها بشكل كبير الا ان ذلك مرتبط بولائها للمعسكر الغربي [3] .

بدأت المملكة العربية السعودية وايران والعراق والكويت دراسة مسألة امن الخليج العربي الاقليمي [4] ، كلاً حسب مصلحته ، فعند انسحاب البريطانيين فعلياً من المنطقة وجدت البلدان الخليجية نفسها امام تحدي جديد ، فالدول التي استقلت عن الوصاية البريطانية خشيت كثيراً من انعكاسات هذا الفراغ [5] ، الذي احدثه الانسحاب البريطاني لأنها كانت صغيرة المساحة وقليلة في عدد سكانها مع ضعف مقدراتها العسكرية ،إذ انها كانت تخشى أي هجوم عليها من قبل احدى الدول الكبرى [6] ، لذا بدأت التفكير جدياً في البحث عن امنها السياسي والعسكري إذ ادركت خطورة محاور الصراع الدولي على المنطقة ، الا انها لم تلتزم على الصعيد العملي بسلوكها السياسي على ما اتخذته من مواقف وتصريحات ، الامر الذي جعل استراتيجيتها يسودها التباعد والتباين وتسبب في كثرة مواقفها المتناقضة تجاه موضوع امنها [7] تباعداً واضحاً في رسم سياساتها الخارجية ، فمفهوم الامن وعلى الرغم من اتفاقها الظاهر على امن الخليج كان يعني الحفاظ على اوضاعها السياسية ، الا انها اختلفت فيما يتعلق بمفهوم الامن بصفة عام فالمملكة العربية السعودية حاولت صياغة سلوكها السياسي الخارجي على اساس الاحتفاظ بالعلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية والدول العربية [8] ، ويشير السلوك الخارجي للمملكة العربية السعودية في مناسبات مختلفة الى ان هناك خمس تهديدات رئيسية للأمن الوطني السعودي وامن منطقة الخليج العربي [9] وهي :

1-مشكلات الحدود البرية والبحرية فيما بينها وخاصة ايران والعراق سيما ان بعض دول الخليج غير راضية عن حدودها السياسية .

2- النزعات التوسعية للدول المجاورة .

3-سباق التسلح القائم في المنطقة يؤدي الى مزيد من الانفاق العسكري والذي لا يجلب سوى مزيد من عدم الاستقرار الخارجي والداخلي لدول المنطقة وزيادة اعمال العنف والتطرف .

4-الممارسات الاسرائيلية التي تلقى التأييد غير المحدود من الولايات المتحدة الامريكية [10] .

نظرت المملكة العربية السعودية الى ان من واجب دول الخليج وحكوماته التشاور والتنسيق والتفاهم سواء في الظروف العادية وغير العادية لأنها السبيل الموجه الصحيح والسليم لبلورة عمل خليجي مشترك في ضوء القناعات والمبادئ الاساسية والمقبولة لدى الجميع [11] .

DOI:10.18018/URUK/020-13/1246-1259

المقترحات الامنية الايرانية والموقف السعودي منها :

كان الخليج العربي ولايزال يمثل لإيران واحداً من اهم ثوابت سياستها الامنية واستراتيجيتها العسكرية ، فهي ترى ان امنها القومي يرتبط بأمن الخليج العربي ، اذ ان أي تهديد لمنطقة الخليج لابد ان يهدد امنها ، لأنه يعد نافذة ايران الاساسية على العالم الخارجي ، كما ان اغلب منشآت النفط الايرانية تقع على الخليج العربي او بالقرب منه ، وهذا يعني ان امن هذا الخليج هو امن لإيران وان اية مشكلة فيه من الممكن ان تنعكس سلباً على الامن الايراني [12] .

وعليه ادركت ايران ان مشروعها الامني لا يمكن تحقيقه دون كسب ود المملكة العربية السعودية التي تزايدت فعاليتها السياسية الاقليمية مع انحسار المد الناصري عقب هزيمة حزيران 1967 [13] ، لذا فضل الشاه التحالفات الامنية الثنائية في الخليج ورفض التعامل مع دول عربية مجتمعه لأنها يمكن ان تعادل القوة الايرانية وبدلاً عن ذلك رحب بقيام حلف تعاوني متعدد الاطراف مع دول الخليج العربية ، لكن تم رفض هذه الفكرة لان ايران لم تبذل جهداً لتفهم جيرانها وشدد على هذه النقطة الدبلوماسيون الايرانيون الذين نصحوا ضباط الجيش الايراني بإلغاء سباق التسلح مع العراق والدول الخليجية بعد الانسحاب البريطاني [14] ، وقد برر الشاه جهود بلاده العسكرية في المجال الامني سيما في المجال البحري على اساس الرغبة المزدوجة في مواجهة أي صراع محلي محتمل ، وفي المحافظة على الطرق البحرية المؤدية الى اوربا واليابان ، واعرب خبراء عسكريون امريكيون ان حصول ايران على الغواصات والمدمرات سيؤدي الى تحويل البحرية الايرانية من قوة عاملة في الخليج العربي الى قوة عاملة في المياه العميقة في المحيط الهندي [15] ، وعبر الشاه عن هذا التوجه في تصريح له بالقول " **اننا لا نتولى مسؤوليات وطنية اقليمية فحسب ، بل نقوم بدور عالمي بصفتنا حراسا وحماة لستين بالمائة من احتياطي النفط في العالم ، وان الامن الاوربي سيصبح مجرد سخرية من دون استقرار وامن الخليج** " [16] .

بناءً على ما تقدم وجدت ايران ان من مصلحتها التحرك مع المملكة العربية السعودية لإقامة سياسة دفاعية مشتركة في المنطقة [17] ، وسعت بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية الى تشجيع الرياض وطهران لاحتواء خلافاتهما حول البحرين [18] ، لتبني مفهوم مشترك لأمن الخليج ويبدو ان الوساطة كانت ناجحة اذ اعقبها زيارة الشاه الى الرياض في تشرين الاول 1968 ومن الرياض الى الكويت وفي لقائه بالملك فيصل ركز الشاه على اقناع السعوديين بإقامة تنسيق عسكري مشترك او حلف دفاعي وعلى الرغم من عدم الاعلان عن ترتيبات رسمية محددة في اعقاب هذه الزيارة فان مجرى الاحداث يوضح انه تم التوصل الى فهم للنظام الخليجي لمرحلة ما بعد 1971 [19] .

ان المفهوم الايراني لأمن الخليج قد تشكل بعد ان سعى الشاه محمد رضا بهلوي لجعل ايران شرطياً للخليج وبديلاً عن الدول الكبرى معتمداً في ذلك على المساعدات الامريكية [20] ، إذ طرحت مشروعها الامني بعد محادثات وزير الدولة البريطاني كوفرت دوبرت مع شاه ايران حول مستقبل الخليج العربي بعد انسحاب بريطانيا منه ، وانطلاقاً من الامكانيات البشرية والعسكرية والمكاسب التي حققها الشاه في الخليج العربي منذ مطلع الستينات مما جعل ايران مؤهلة لان تلعب الدور الامني الذي كانت تلعبه بريطانيا [21] .

اخذت ايران تقترح على لسان الشاه منذ اذار 1975 بعض اشكال التعاون الدفاعي في الخليج العربي وخلال زيارته للولايات المتحدة الامريكية في ايار من العام نفسه اعلن " **اننا في الخليج الفارسي نبحث عن الامن الجماعي** " وبعد ذلك بشهرين التقى وزراء خارجية دول الخليج في جده وايدوا مبدأيا فكرة مؤتمر قمة للدفاع [22] ، وخلال المؤتمر تبلور الخلاف بين وجهتي النظر العربية والايرانية حول امن الخليج ، اذ رأت الاولى ربط المنطقة بالأمن القومي العربي وهو ما لم يتفق مع الرؤية الايرانية

DOI:10.18018/URUK/020-13/1246-1259

[23] ، وعلى الرغم من تقارب التوجهات حول اهمية امن الخليج فان المؤتمر لم يتمخض عنه أي نوع من التحالف واشتراطها موافقة سلطنة عمان التي قد ترفض حرية ، بل سعت كل دولة من دوله عقب المؤتمر الى تخصيص الملاحة بإيعاز من ايران[27].

جزء كبير من ميزانيتها لدعم قواتها الدفاعية [24] ، الامر إعلان مياه الخليج مياهاً اقليمية وبهذا اثارت مسألة تحديد الذي لم ينل رضا الشاه سيما ، فيما يتعلق بالاطار المياه الاقليمية والجرف القاري وحصولها على مكاسب امنية الضيق للتعاون الامني السعودي وعدم انخراط ، سيما انها قريبة من الساحل العربي بعد احتلالها للجزر السعوديين والبلدان العربية الخليجية الاخرى في الحلف العربية الثلاث وتوقيعها لعددٍ من الاتفاقيات الثنائية التي الدفاعي ، اذ لم يحظ الشاه بغير الدعم العماني الذي حدد بموجبها الجرف القاري لصالحها [28] .

مكنه من نقل قواته الى الضفة العربية للخليج وقبول عمان توقيع اتفاقية امنية مع ايران عام 1975 تتولى بموجبها حماية مضيق هرمز من اية محاولات تخريبية ، مما كان يعني في الواقع ان ايران اصبحت المسؤولة عن حماية مضيق هرمز من خلال تولها تلك المهام في تنفيذ الاتفاقية [25] . عقدت الاتفاقية الامنية بين الطرفين لحماية النظام العماني من حركة ظفار التي هددت عرش السلطنة مما اضطر عمان للاستعانة بقوات ايرانية لإخمادها .

طرحت ايران مشروعاً امنياً عام 1977 يتناول اقامة حلف عسكري خليجي يقوم بمهمة اساسية وهي حماية امن وحدود كل الدول الاعضاء الصغيرة منها والكبيرة ، وفي حالة حصول أي اعتداء على اية دولة يتحرك هذا الحلف لحمايتها ولضمان حدودها ، وبرز اصرار ايران على اقامة حلف عسكري تحت مسميات مختلفة مثل منظمة الدفاع الاقليمية والحزام الامني الخليجي والحلف الخليجي[26] .

يبدو ان المشاكل الحساسة التي تكمن في قضية امن الخليج العربي هي مسألة الملاحة عبر مضيق هرمز ، إذ حددت ايران موقفها من الملاحة بما يلي :

1- التعاون المشترك لتنظيم ذهاب واياب السفن التي تحمل رايات مختلفة ويجب خضوعها لقوانين وانظمة خاصة .
2- تعاون الجميع لمنع تلوث مياه الخليج العربي .
3- التعاون في مشاريع الصيد البحري .

جاء تخوف دول الخليج من عقد تحالف او ميثاق امني مع ايران كونها عضو في حلف السنتو ، مما قد يفسح المجال امام تدخل بعض القوى الخارجية في شؤون المنطقة سيما بعد ظهور حقائق عن التواطؤ البريطاني الفرنسي مع اسرائيل في حرب السويس ، رغم ان شاه ايران اقترح تجميد عضوية بريطانيا في الحلف [29] .

بعد قيام الثورة الاسلامية في ايران وتغير رؤيتها لأمن الخليج ، اتخذت المملكة العربية السعودية اسلوب القبول بالتنسيق العسكري القوي مع واشنطن مع مهادنة موسكو حتى ان وزير الخارجية السعودي امتدح الاتحاد السوفيتي لمساندته مختلف القضايا العربية موضحاً ان اقامة علاقات دبلوماسية مع موسكو ليست مستعبدة على طول الخط [30] .

جاءت هذه الرؤية السعودية مع ايحاءات في الصحافة السعودية أن الولايات المتحدة الامريكية قررت التعامل مع حكومة بازركان في ايران ، لان كل ما يشغلها هو حرية الوصول الى النفط الايراني وانها ستبدي ميلاً مشابها لشطب علاقتها مع المملكة العربية السعودية اذا ما لزم الامر من اجل الحصول على النفط السعودي ، وكان تجميد صفقة ال 50 طائرة من طراز F.SE لرفضها اتفاقية كامب ديفيد سبباً آخر لمزيدٍ من التوتر في العلاقات وعدم التجاوب مع السياسة الامريكية الرامية لتكثيف الوجود العسكري في المنطقة والحصول على التسهيلات من الدول الخليجية [31] .

المشاريع العربية حول امن الخليج 1974-1980 :

DOI:10.18018/URUK/020-13/1246-1259

1-لقاء الدمام (1974):

كان لتدخل القوات الايرانية في عمان بطلب من حكومتها اثر في تحسس الدول الخليجية بخطورة الموقف ، مما جعلها تؤكد على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة بقصد تطويق تصرفات بعض الحكام والتي تؤثر سلباً على امن الخليج [32] ، ففي كانون الثاني 1974 عقد لقاء بين محمد بن مبارك وزير خارجية البحرين والملك فيصل على هامش مؤتمر القمة العربي في الرباط وتحدثا فيه عن امن الخليج وما يواجهه من المشاكل فتم طرح فكرة عقد لقاء في الدمام ، وبالفعل وجهت الدعوة الى البحرين وقطر والامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان واليمن الشمالي والكويت [33] ، ما عدا العراق واليمن الجنوبي [34] ، ويبدو ان عدم دعوتهم كان بسبب توجههم السياسي نحو المعسكر الاشتراكي الذي يتناقض مع المعسكر الغربي ، هذا من جهة ومن جهة اخرى كان لاتفاقية الجزائر بين العراق وايران عام 1975 [35] اثر في تهدئة الاوضاع الامنية في المنطقة وربما على اثر ذلك تم دعوة العراق للمؤتمرات اللاحقة .

ناقش المجتمعون نقاطاً تتعلق بأمن الخليج العربي منها التهديدات الامنية للمنطقة ووسائل دعم الانظمة الخليجية فضلاً عن الخلاف بين قطر والبحرين حول جزيرة حوار ومسألة قيام اتحاد سياسي جديد يضم الامارات وقطر والبحرين [36] ، لكن كان الفشل مصير هذا اللقاء بسبب عدم الاتفاق مسبقا على جدول اعماله وعدم اكتمال نصابه بسبب تغيب امير الكويت وسلطان عمان وانتهى دون بحث اية مسألة تهم الامن في الخليج [37] ، ومن الملاحظ ان دول الخليج العربي شعرت بضرورة تنشيط العمل العربي المشترك كونها كيانات سياسية صغيرة مع ادراكها ان العصر الذي تعيش فيه هو عصر التكتلات والتجمعات الاقتصادية وان التقارب والتنسيق بينهم امر ضروري رغم اختلاف الانظمة [38] .

تحركت الدبلوماسية السعودية بخطوات واسعة بعد مقتل فيصل في 25 اذار 1975 لترتيب علاقاتها مع دول الخليج والسعي لفرض مشاريعها التي تتفق ومصالحها [39] ، مستغلة قدرتها المالية في دعم الدبلوماسية النشطة كوسيلة للحد من تأثير اليمن الجنوبي والعراق واسناد حكومات الدول المعتدلة كعمان واليمن الشمالي ومصر ، فضلا عن سياسة الامن الايرانية اعطت معنى ملموساً للاستعمال الامريكي " لسياسة الاعمدة المتعددة " [40] .

استطاعت الرياض ان تعزز مواقفها وتفرض هيمنتها على دول الخليج الصغيرة(ما عدا عمان) مستغلة مخاوفها من سياسة الشاه التوسعية والسياسة العراقية تجاه المنطقة مما ساعدها على ذلك ظروف النزاع العراقي الايراني الذي حد من نشاط الدولتين في المنطقة حتى توقيع اتفاقية الجزائر ، التي سمحت للعراق بالدخول الى الساحة مرة اخرى مما عزز صمود القوى الخليجية امام سياسة "الاستتباع " السعودية وان يجبر الرياض على الحد من هذه السياسة حتى لا تمنح العراق وايران اي مبرر للتدخل [41] فانطلقت المشاريع العربية حول امن الخليج منذ عام 1975 بشكل واضح ومتكرر ، وسعت المملكة العربية السعودية للإبراز دورها بهذه المشاريع والتأكيد على حضورها وطرح عدة مشاريع لأمن الخليج وكما يلي:

2-اعلان الرياض 1975 [42] :

خلال انعقاد مؤتمر القمة الاسلامي في جده عام 1975 [43] طرحت المملكة العربية السعودية على هامش المؤتمر اعلان الرياض والذي هدفت منه الى ايجاد تقارب بين العراق وايران فوافق العراق على هذا الاعلان الذي رفضته ايران وعدته تهديداً لها [44] ، بسبب رؤيتها ان تناول قضية الامن في الخليج العربي يجب ان يكون على اساس التعاون الثنائي ، وان يكون اتفاق وجهات النظر للدول الثلاث مشروطة بالموافقة الخليجية عن طريق عقد مؤتمر قمة لدول الخليج العربي وتضمن اعلان الرياض ما يلي:

1- ابعاد النفوذ الاجنبي عن الخليج .
2- التعاون لضمان حرية الملاحة في الخليج .
3- كيفية حل المشاكل بين الدول الخليجية .

DOI:10.18018/URUK/020-13/1246-1259

4- الحفاظ على وحدة اراضي دول الخليج .
5- منع استخدام الاراضي الخليجية من قبل قوى اجنبية وبناء قواعد عسكرية لها فيها .
6- تقسيم المياه الخليجية بين الدول المتشاطئة [45].

مثلت هذه النقاط الرؤية السعودية بأن امن الخليج مرهون بأمن واستقرار الانظمة القائمة في دول الخليج، وعدم تعرضها لعدم الاستقرار والاعمال التخريبية وترى نفسها من جهة اخرى انها مسؤولة عن التعاون الخليجي ، وعلى الرغم من رفض المملكة العربية السعودية للأحلاف العسكرية الا انها وجدت مصلحتها بوجود ايران في ظل السياسة الامريكية ، وان كانت الرياض تعلن ظاهرياً عن رفضها استمرار التدخل في شؤون المنطقة وافراغها من التواجد الدولي [46] ، كما كشفت تجربة الدول الخليجية انهم تجاوزوا مرحلة تجنب الصراع المسلح والتسوية السلمية للنزاعات بحثاً عن الامن الاقليمي ، فمنذ اتفاقية الجزائر بين العراق وايران عام 1975 بدأ قادة الخليج العربي بالضغط من اجل تعاون دفاعي مشترك على الرغم من وجود العديد من العقبات ، إذ ناقش وزراء خارجية دول الخليج العربي امكانية وضع خطط للدفاع المشترك ضد التهديدات الخارجية وتقديم العون المشترك في حالة الانقلابات الداخلية [47] ، كما ان امن الخليج وفقاً للرؤية السعودية والذي تتولى فيه الرياض الدور القيادي ، عبر طرح صيغ للتعاون العسكري المشترك وتطوير العلاقات الامنية القائمة اصلاً لمواجهة الاخطار الداخلية والخارجية وفي الوقت نفسه العمل على استقرار الأوضاع السياسية السائدة في المنطقة [48] .

لم يعقد مؤتمر القمة لأسباب كثيرة منها حدة المنازعات الحدودية بين عدد من الدول الخليجية في ذلك الوقت ، سيما النزاع العراقي الكويتي حول جزيرتي وربة وبوبيان والنزاع القطري البحريني حول جزر حوار، لكن اهم الاسباب كان تصاعد الخلافات السياسية السعودية الايرانية عقب النقد الذي وجهه الامير فهد لاستمرار الوجود العسكري الايراني في عمان وبعد طرح المملكة العربية السعودية مشروعاً لخط انابيب يربط حقولها النفطية في الخليج بموانئها على البحر الاحمر بدلاً عن مرور النفط السعودي في الخليج ، لذا كان واضحاً ان المملكة العربية السعودية لا تريد ان تلزم نفسها بمشروع امني مشترك مع ايران [49] .

وفي اطار محاولة المملكة العربية السعودية ضمان امن واستقرار منطقة الخليج العربي قام الامير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية بجولة في دول الخليج في تشرين الاول 1976 حاملاً معه اقتراحات حول التعاون الامني وذلك عبر توقيع اتفاقيات ثنائية او جماعية يكون في اولوياتها تبادل المعلومات وتقبلت معظم دول الخليج الفكرة باستثناء الكويت [50] ، ويبدو ان سبب ذلك هو عدم رغبة الاخيرة ربط نفسها بفلك السياسة السعودية باعتبار انها دولة مستقرة سياسياً وحاصلة على استقلالها منذ امد ليس بقليل على عكس دول الخليج الاخرى .

ان اسس السياسة السعودية في هذه المرحلة اعتمدت على تكتل جمع الدول العربية في منطقة الخليج خلف ارادتها الدبلوماسية وبغض النظر عن أي خلافات عقائدية او مذهبية او مصلحية فهي تنسى الطبيعة الثورية للنظام العراقي وتتغاضى عن الخلافات مع اليمن ولا تتردد بالتنازل خلال مفاوضاتها مع ابو ظبي حول البريمي وترفض رفع سعر النفط مؤمنة أن ادوات تدعيم موقفها الدولي في المنطقة وتوحيد الارادة العربية خلف دبلوماسية هادئة[51] .

3-مؤتمر مسقط (المشروع التقني) 1976:

اثناء انعقاد مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية جرت اجتماعات رسمية وتمهيدية لمؤتمر مسقط[52] ، إذ تقدمت عمان بورقة الى مؤتمر وزراء خارجية الدول الخليجية الذي عقد في مسقط 25-26 تشرين الثاني 1976وطرح فيه ما عرف بالمشروع التقني للحفاظ على امن الخليج العربي وحمايته من الاخطار المحدقة به ، تضمن قيام تحالف اقليمي بتشكيل حلف دفاعي [53] ، او حلف عسكري بين دول المنطقة تتوزع فيه مسؤولية

DOI:10.18018/URUK/020-13/1246-1259

الدفاع عن النظام والامن حسب امكانيات وقدرات كل دولة وبصورة تضمن حرية الدول في اختيار النظام السياسي والاجتماعي والتأكيد على حرية الملاحة في الخليج وضرورة التنسيق والتعاون الثقافي والاقتصادي والعلمي [54] ، وتضمن المشروع العماني النقاط التالية :

1- احترام سيادة دول المنطقة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية واحترام حق كل منها في اختيار نظامه السياسي والاجتماعي .

2-تجنب استخدام القوة او التهديد بها من قبل او ضد أي من دول المنطقة وحل الخلافات بينها بالطرق السلمية .

3-تأكيد السلامة الاقليمية للأراضي والحدود وفقا لمبادئ الامم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية .

4-السعي لوضع القواعد والتنظيمات الخاصة بسلامة البيئة والحفاظ على مصادرها الحية .

5-تنظيم المرور وحرية الملاحة في الخليج العربي .

6-التعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية .

7-الحرص على ابقاء المنطقة خارج منطقة النفوذ والصراعات الدولية [55] .

ان ورقة العمل العمانية هذه شملت ايران في رسم مبادئها ووضع اسس عمل للقواعد العامة للعلاقات الاقليمية ، يبدو ان عمان من خلال مشروعها وجهت دعوة غير مباشرة الى مساندتها في القضاء على ثورة ظفار وتأييدها في الاجراءات التي تتخذها سواء تدخل القوات الايرانية او التسهيلات للولايات المتحدة الامريكية في جزيرة مصيرة وركز المؤتمر على حق تقرير النظام السياسي والاجتماعي في كل دوله مما يعني المحافظة على الانظمة الحاكمة والتغاضي عن مشاكل الحدود بين دول الخليج وعلى هذا الاساس عجز مؤتمر مسقط الاول في الوصول الى تعاون فعلي على المستوى الامني في المنطقة [56] .

تحفظت المملكة العربية السعودية وحكومات الخليج على هذا المشروع مما ادى الى فشله [57] ، فأعلن قيس الزواوي وزير الخارجية العماني بعد الجلسة الختامية عن فشل المؤتمر في الوصول الى اتفاق ولم يصدر بيان مشترك عن المؤتمر وقال الزواوي **"ان الوقت الحاضر لم يساعد في الوصول الى صيغة للتعاون المشترك بين دول المنطقة"** [58] .

ان الخلاف الاهم في هذه المرحلة تبلور حول مسألة طبيعة امن الخليج وهو الخلاف الذي ظهر بين وجهتي النظر العربية والايرانية ، فرأت الدول العربية ان امن الخليج يرتبط بالأمن العربي التي تركز دوله على مواجهة اسرائيل وبالتالي فان امن الخليج يرتبط بأمن البحر الاحمر والبحر المتوسط ، الا ان موقف ايران لم يتماشى مع هذه الرؤية العربية لأنها لم تكن مهتمة بخلق جبهة مع العرب ضد اسرائيل وتركيز وجهة النظر الايرانية على ربط امن الخليج بأمن البحر العربي والمحيط الهندي على اساس موقعها الجغرافي [59] .

كان قبول دول الخليج العربي فكرة التعاون الامني نابعاً من احساس دول تلك المنطقة بالأخطار المحيطة بها ، فكان هذا القبول حافزاً قوياً للمملكة العربية السعودية للعمل لزيادة التعاون والتنسيق ليس فقط في المجالات الامنية وانما في كافة المجالات التي تهم مصالح تلك الدول [60] ، إذ صرح الامير فهد في ايار 1977 مؤكداً اهمية امن الخليج والدور الذي تتخذه المملكة العربية السعودية لموازنة الامور قائلاً " **ان المملكة العربية السعودية لا تخلق تيارات ولا تتدخل في محاور ، وسياستها الخليجية واضحة وهي تقوم على التعاون بين جميع دول المنطقة من اجل حفظ امنها واستقرارها** " [61] .

كان مؤتمر مسقط قد ابرز الخلافات حول مسالة امن الخليج إذ انها لم تكن مجرد اختلافات في الآراء بقدر ما عكست الصراعات الاساسية والثانوية بين الاطراف المعنية لان امن الخليج مثله مثل الامن الاقليمي لأي بقعة في العالم يتضمن تدابيرا من القوى المشتركة فيه لمواجهة القوى الخارجية، وعليه يمكن القول ان العقبات والملابسات التي تحيط بمسألة الامن في الخليج العربي يتعلق بالجزء الاول منها بالصراعات بين الاطراف

DOI:10.18018/URUK/020-13/1246-1259

الخليجية نفسها التي يفترض اهتمامها ومصلحتها في تحقيق امن الخليج ، في حين يتعلق الجزء الثاني منها بالصراع بين الاطراف الخارجية ذات المصالح المتضاربة في الخليج ، والتي يفترض ان تدابير الامن الاقليمي تهدف الى مواجهة الاخطار الناجمة عن تدخلها[62] .

4-مؤتمر مسقط الثاني 1977 :

بعد فشل مؤتمر مسقط الاول ، بدأت اوساط سياسية خليجية تطرح فكرة عقد مؤتمر آخر لوزراء خارجية دول الخليج ، وتبنت المملكة العربية السعودية الدعوة الى عقد هذا المؤتمر ، وعقد المؤتمر الثاني في مسقط يوم 25 تشرين الثاني 1977 وحضره جميع وزراء خارجية دول الخليج وطرح في المؤتمر مشاريع امنية عديدة [63] ، وقد قضى المشروع العماني ان تتولى سلطنة عمان حماية مضيق هرمز وان تساعدها الدول الخليجية عسكرياً وان تسهم كل دول الخليج والولايات المتحدة الامريكية واوربا واليابان في تمويل هذه العملية [64] ، ورفض العراق المشروع العماني وعزا رفضه الى اعطاء السلطنة دوراً امنياً كبيراً لإيران في منطقة الخليج العربي ، وتوافقها مع المخططات الامريكية في المنطقة [65] .

ويبدو ان المملكة العربية السعودية ظلت متمسكة بموقفها الداعي الى رفض الدخول في احلاف امنية اقليمية ودولية للدفاع عن الخليج العربي وانصرفت الى تحسين العلاقات السياسية والتضامن والتعاون بين دول الخليج بوصفه بديلاً للحلف [66] ، إذ ان وجهة النظر السعودية كانت تجد من الروابط الاقتصادية اساساً للتعامل بين دول المنطقة والذي بدوره سوف يرتقي بدول المنطقة الى التعامل بصيغ اكثر تقاربا تفرضه عليها شعوبها وهذا ما ايدته قطر [67] .

عملت المملكة العربية السعودية على الاتصال مع دول الخليج الست منذ بداية عام 1978 واجرت مشاورات مكثفة بين كافة وزراء النفط والاقتصاد والدفاع والداخلية حول ايجاد صيغة توفيقية ترضي جميع الاطراف لإنشاء تجمع بينهما يخدم تطلعاتهم ومصالحهم ، ولكن كان من اهم العقبات التي واجهت تلك الدول العراق وايران اذ كانت هاتان الدولتان تعترضان على اي شكل من اشكال التعاون الجماعي ، غير ان ذلك لم يثن المملكة العربية السعودية على حث بقية دول الخليج الخمس على مواصلة التشاور حول الامن[68] ، وجاء ذلك في اطار الجولة الخليجية التي قام بها الامير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية التي هدفت الى التوقيع على اتفاقيات ثنائية او جماعية بين دول الخليج العربي يكون من اولوياتها تبادل المعلومات الامنية[69] .

ونتيجة لتزايد الاخطار بعد الثورة الايرانية وما تبع ذلك من اضطرابات داخلية في معظم دول الخليج الست كانت الرؤية السعودية تكمن في استعجال التعاون الامني كخطوة في الطريق الصحيح لتوقيع اتفاقيات ثنائية عام 1979 في اطار اجتماع وزراء دفاع دول الخليج باستثناء عمان في قاعدة خميس مشيط في نهاية شهر حزيران 1979 للتباحث حول المسائل الدفاعية بالنسبة لجيوش تلك الدول وذلك اثناء مناورة عسكرية اقامتها المملكة العربية السعودية في الجزء الجنوبي من البلاد في 27 حزيران 1979 ونتج عن ذلك الاجتماع الاتفاق على حتمية التشاور المتواصل واعطاء هذا الجانب الاهمية القصوى لإيجاد حلول امنية مرضية لجميع الاطراف [70] .

5-اجتماع الطائف1979 :

بناءً على المشاورات بين وزراء خارجية دول الخليج العربي الست خلال شهري ايلول وتشرين الاول في وسط التوتر والازمات المتلاحقة في المنطقة ، والاتفاق على عقد اجتماعات طارئة وعاجلة لمناقشة مسألة الامن بالنسبة لدولهم ، سيما بعد ان تزايدت الاصوات في ايران لتصدير الثورة عبر الخليج ليتم بالفعل عقد هذا الاجتماع في الطائف [71] بتاريخ 16 تشرين الاول 1979 ، إذ حضره وزراء خارجية كل من المملكة العربية السعودية والكويت والامارات والبحرين وقطر وسلطنة عمان وتم فيه مناقشة عدة امور من بينها قضية امن الخليج ومضيق هرمز ، واتفق الوزراء على ان امن الخليج مسؤولية خليجية بحتة وان هذا الامن يجب ان يبقى

DOI:10.18018/URUK/020-13/1246-1259

بعيداً عن الخطر وعن الصراع الدولي وعن اي تواجد اجنبي في المنطقة [72] .

نجحت الدبلوماسية السعودية خلال الاجتماع في تضييق الفجوة بقدر المستطاع لتلافي اي سلبيات قد تظهر للآخرين [73] ، كما اشارت الآراء في الاجتماع الى ان معالجة شؤون الخليج يجب ان تتم بروح التعاون والاخوة بين الخليجيين واكدوا رفض الدول الخليجية للمشروع التقني العماني ، وعن اسباب عدم اشتراك العراق في الاجتماع عبر وزير خارجيته ان المؤتمر عقد دون ترتيب سابق ولم يخرج الاجتماع بنتيجة تذكر سوى رفض المشروع التقني العماني [74] .

وجدت الجهات الرافضة لهذا المشروع الامني انه اسوء بكثير من المشاريع السابقة حول الامن في الخليج العربي لأنه يهدف بنظرها الى وضع المنطقة ومقدراتها النفطية والاستراتيجية في قبضة الولايات المتحدة الامريكية وان سلطنة عمان لا تريد بمشروعها هذا ازالة الوجود العسكري الامريكي والبريطاني في منطقة الخليج العربي وانما تعزيزه [75] .

الخاتمة :

1- ساهم الانسحاب البريطاني من الخليج العربي في توحيد الجهود الخليجية الى حد ما للوصول الى صيغة امنية معينة تحافظ على الوضع في المنطقة ونعني بذلك ابعاد اي وجود للحركات القومية وتأمين امدادات النفط وواردته .

2- على الرغم من محاولات دول الخليج خلق محور امني من دوله ، ظهر التنازع الخفي وتنوع الرؤى كل بحسب مصلحته والدليل على ذلك تكرار الاجتماعات والمؤتمرات الامنية دون الوصول الى نتيجة امنية موحدة .

3- التنافس للهيمنة على المنطقة بين ايران والعراق والسعودية ومحاولة كل دولة فرض وجهة نظرها على دول الخليج الصغيرة .

4- نشطت الدبلوماسية السعودية في جميع مراحل عقد تلك المؤتمرات مستغلة مكانتها الدينية وتقاربها مع امارات الخليج لمحاولة فرض رؤيتها الامنية .

5- كانت الولايات المتحدة الامريكية المحرك الخفي لجميع الرؤى الامنية آنذاك سيما المطروحة من قبل الجانبين السعودي والايراني لان اساس تلك الرؤى جاءت امتداداً لمبدأ نيكسون وصفقات التسلح الامريكي .

الهوامش :

([1]) عامر محسن سلمان ، الامن الاقليمي والحرب في الخليج العربي ، الشركة العراقية للطباعة الفنية ، بغداد ، 1986 ، ص 33 .

([2]) صالح بن بكر الطيار ، السعودية وتحديات القرن 21 ، مركز الدراسات العربي – الاوربي ، باريس ، 2003 ، ص 367 -38 .

([3]) غسان سلامه ، السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945 (دراسة في العلاقات الدولية) ، سلسلة الدراسات الاستراتيجية (3) معهد الانماء العربي ، القاهرة ، 1980 ، ص 669 .

([4]) لعبت المملكة العربية السعودية دوراً اقليمياً متزايداً سيما ان هذا الاعلان جاء بعد مؤتمر الخرطوم الذي وضع المملكة العربية السعودية في وضع متقدم بعد هزيمة عبد الناصر والمصالحة السعودية المصرية وزيادة الدور السعودي في الصراع العربي الاسرائيلي من خلال دعم دول النفط لدول المواجهة ، للمزيد ينظر ، عبد الرحمن النعيمي ، الصراع على الخليج العربي ، ط2 ، دار الكنوز الادبية ، بيروت ، 1994 ، ص171 .

([5]) اتجهت المملكة العربية السعودية والكويت لتطمين الدول المستقلة الى ان الفراغ هو في عقول الذين يتحدثون عنه وان المنطقة قادرة على الوقوف على قدمها من دون سند من هذا او ذاك شرط ان تحافظ على حيادها وعلى التوازن في سياستها الخارجية وان تبتعد عن سياسة الاحلاف لتبعد المنطقة عن الصراعات الدولية ، للمزيد ينظر ، سلمى عدنان محمد ، امن الخليج العربي في الدوريات العربية ، مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ، 1980 ، ص 24 .

([6]) انطوان متي ، الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الايرانية (1798 – 1978) ، دار الجيل ، بيروت ، 1993 ، ص 158 .

([7]) خليل الياس مراد ، خليل إلياس مراد ، حرب الخليج وانعكاساتها على الأمن القومي العربي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1987، ص 107-108 .

([8]) نبيل عبد الفتاح ، الحرب وقضايا الامن في الخليج ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 63 ، يناير ، 1981 ، ص 97 .

DOI:10.18018/URUK/020-13/1246-1259

([9]) خالد بن سلطان ، امن منطقة الخليج العربي من منظور وطني ، سلسلة محاضرات الامارات (18) ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 1997 ، ص 37 .

([10]) عطا الله زايد الزايد ، العلاقات السياسية السعودية الايرانية واثرها على الامن الاقليمي لمنطقة الخليج العربي (1980 -2003) ، الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، 2015، ص 38 .

([11]) برزان التكريتي ، الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي وتأثيره على اقطار الخليج العربي ، بغداد ، 1982 ، ص 90 .

([12]) فهد مزبان خزار الخزار ، توجهات ايران نحو اقطار المشرق العربي (دراسة في الجغرافية السياسية) ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 2001، ص 279.

([13]) نقلا عن : محمد سعيد ادريس ، تطور العلاقات المصرية الايرانية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، 2002.، ص 435.

([14]) بنفشه كي نوش ، العلاقات السعودية الايرانية منذ بدايات القرن العشرين حتى اليوم ، ترجمه ابتسام بن خضراء ، دار الساقي ، بيروت ، 2017 ، ص 156-157 .

([15]) صالح محمد صالح العلي ، محمد رضا شاه بهلوي وشرقي الجزيرة العربية (1941-1979) ، جامعة البصرة ، 2009 ، ص 302.

([16]) نقلاً عن : نواف وبدان سلمان الجشعمي ، العلاقات الخليجية الايرانية (1923-1979) ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الآداب ، جامعة ام درمان ، 2008 ، ص 212.

([17]) صالح محمد صالح العلي ، المصدر السابق ، ص 303.

([18]) جرت مفاوضات ومباحثات سرية ثلاثية بين كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا لإيجاد حل مناسب لمسألة ما يسمى ملء الفراغ الناجم عن الانسحاب البريطاني من المنطقة ، ووصلت المباحثات في النهاية الى ان يوافق الشاه على استقلال البحرين مقابل الحصول على الجزر الاماراتية الثلاث وحظي هذا التوجه بموافقة الولايات المتحدة الامريكية بقوة كون ذلك حسب رؤيتها يحقق الامن في منطقة الخليج ورعاية لمصالحها دون ان يكلفها الحضور المباشر لرعاية ذلك ، للمزيد ينظر ، نواف وبدان سلمان الجشعمي ، المصدر السابق ، ص213 .

([19]) محمد السعيد ادريس ، المصدر السابق ، ص 435.

([20]) عبد الرزاق خلف محمد الطائي ، امن الخليج العربي في المنظور الايراني (1991-2013) ، مجلة دراسات اقليمية ، العدد 12 ، جامعة الموصل ،2018، ص 162.

([21]) صالح محمد صالح العلي ، المصدر السابق ، ص 301.

([22]) السيد عليوه ، امن الخليج بعد الثورة الايرانية ، مجلة السياسية الدولية ، العدد 57، القاهرة ، تموز1979 ، ص 107.

([23]) امل ابراهيم الزياني ، علاقات المملكة العربية السعودية في النطاق الاقليمي (دراسة في العلاقات السعودية الايرانية وتطور موضوع الامن في الخليج 1964-1975) ، مطبعة دار التأليف ، القاهره ، 1989، ص 106-109.

([24]) عبد الحكيم عامر الطحاوي ، العلاقات السعودية الايرانية واثرها في دول الخليج (1951-1981)،مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2004 ، ص 151.

([25]) محمد السعيد ادريس ، المصدر السابق ، ص 436 .

([26]) صالح محمد صالح العلي ، المصدر السابق ، ص 302.

([27]) فرد هاليداي، المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية، تعريب وتقديم محمد الرميحي، الكويت، 1976، ص 284.

([28]) برزان التكريتي ، المصدر السابق ، ص 97-98 .

([29]) محمد حسنين هيكل ، ملفات السويس (حرب الثلاثين سنة) ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، مطابع الاهرام ، القاهرة ، 1986 ، ص 587-592.

([30]) محمد السعيد ادريس ، المصدر السابق ، ص 465 .

([31]) بنسون لي جريسون ، العلاقات السعودية – الامريكية ، في البدء كان النفط ، ترجمة سعد هجرس ، القاهرة ، سينا للنشر ، 1991، ص 140-141.

([32]) عامر محسن سلمان ، الامن الاقليمي والحرب في الخليج العربي ، الشركة العراقية للطباعة الفنية ، بغداد ، 1986 ، ص 34 .

([33]) برزان التكريتي ، المصدر السابق ، ص 80 .

([34]) عامر محسن سلمان ، المصدر السابق ، ص 34 .

([35]) اتفاقية الجزائر : عقدت اتفاقية الجزائر في 6 اذار 1975 وتم الاتفاق فيها على ما يلي : 1- اجراء تخطيط نهائي للحدود البرية بين الدولتين بناء على بروتوكول الاستانة لعام 1913 ومحاضر لجنة تحديد الحدود لعام 1914 .2- تحديد الحدود النهرية حسب خط الثالوك .3- يعيد الطرفان الامن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة ويلتزمان بوضع رقابة مشددة من اجل وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي .4- عد كل ما تم الاشارة اليه حل شامل فان اي مساس بإحدى مقوماتها يتنافى مع اتفاق الجزائر وسيبقى كلا الطرفان على اتصال مع الرئيس الجزائري هواري بومدين عند الحاجة ، للمزيد ينظر ، راضي دواي طاهر الخزاعي ، العلاقات العراقية الايرانية (1963-1975) دراسة تاريخية سياسية ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2007 ، ص 141-143.

([36]) برزان التكريتي ، المصدر السابق ، ص 80 .

([37]) عامر محسن سلمان ، المصدر السابق ، ص 34 .

([38]) صالح محمد صالح العلي ، المصدر السابق ، ص 295 .

DOI:10.18018/URUK/020-13/1246-1259

([39]) هناك تصريح للأمير فهد حول سياسة الانفتاح لترتيب علاقاتها مع دول الخليج العربي فكان رده " الذي يحتاج الى تفسير هو تأخر هذا الذي نسميه انفتاحا .. نحن امة واحدة نعيش في وطن واحد ، وان السبب في تأخر هذا الانفتاح هو النفوذ الاجنبي " ، للمزيد ينظر ، الوثائق العربية عام 1975 ، حديث صحفي للأمير فهد الى صحيفة الانوار البيروتية بتاريخ 1975/3/31 ، ص 85؛ الجبهة الشعبية لتحرير البحرين ، الصراع على الخليج العربي (دراسة اقتصادية – سياسية لمشروع الامن الخليجي) ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، 1978 ، ص 127.

([40]) ر.ك رمضاني ، الامن في الخليج العربي ، ترجمة كمال رفيق الجراح ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1982 ، ص 16.

([41]) غسان سلامه ، المصدر السابق ، ص 594-599.

([42]) ساهمت التهديدات الامريكية باحتلال منابع النفط بالقوة العسكرية وظهر هذا الامر عام 1974 ضمن ما عرف بخط براون ابان قمة الاوبك في الجزائر عام 1975 بتحقيق الهدف المرجو منها وهو احداث نوع من التقارب السعودي الايراني والتعاون لتنظيم الدفاع عن الامن في الخليج واحتواء السوفيت خوفاً من التسلل اليه وبالفعل شهدت المنطقة تحركاً مكثفاً اسفر عن سلسلة من المشاريع الامنية ، للمزيد ينظر ، فكرت نامق عبد الفتاح العاني ، الولايات المتحدة الامريكية وامن الخليج العربي (دراسة في تطور السياسة الامريكية في الخليج منذ الثمانينات وآفاق المستقبل) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة صدام (سابقا) ، د.ت، ص 80 .

([43]) تنفيذا لقرار مؤتمر وزراء الخارجية الاسلامي بكوالالمبور الخامس وبناء على دعوة الملك خالد بن عبد العزيز عقد مؤتمر وزراء الخارجية الاسلامي في دورته السادسة العادية في جده للمدة (12-15 تموز 1975) وهدف الاجتماع الموافقة على انضمام العراق والمالديف الى المؤتمر ، للمزيد ينظر ، الوثائق العربية عام 1975 ، مكتبة نعمى يافث التذكارية ، الجامعة الامريكية في بيروت ، ص 398 .

([44]) خليل الياس مراد ، المصدر السابق ، ص 110 .

([45]) الوثائق العربية عام 1975 ، ص 389 ؛ السيد عليوه ، امن الخليج بعد الثورة الايرانية ، مجلة السياسة الدولية العدد 57 ، القاهرة ، تموز ، 1979 ، ص 107 ؛ عامر محسن سلمان ، المصدر السابق ، ص 34.

([46]) خليل الياس مراد ، المصدر السابق ، ص 110 .

([47]) ر.ك. رمضاني ، المصدر السابق ، ص 27 .

([48]) للمزيد ينظر ، سلمى عدنان محمد ، المصدر السابق ، ص 66 .

([49]) محمد السعيد ادريس ، المصدر السابق ، ص 446 .

([50]) صالح عبد الله الراجحي ، العلاقات السعودية الخليجية ، السياسة الخارجية السعودية في مائة عام (1902-1998) ، مؤسسة الاصطفاء للطباعة ، الرياض ، ص 139 .

([51]) محمد جاسم محمد ، الاستراتيجيات الامنية في منطقة الخليج العربي رؤية عربية ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ص 1983 ، ص 98 .

([52]) شهدت المنطقة زيادة الزيارات لمناقشة امن الخليج بشكل واضح منها الزيارات المتبادلة بين ايران والمملكة العربية السعودية ، منذ 29 نيسان 1975 حتى 1 تموز من العام نفسه تم التأكيد انه لا يمكن ان يكون هناك امن واستقرار وسلام دائم اذا لم تنسحب اسرائيل من الاراضي العربية ، كما زار طهران في 24 ايار 1975 وفد بحريني برئاسة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة ، واكدت الدولتان انهما بحاجة الى معاهدة امن خليجية ، وفي العام نفسه تبادلت الامارات العربية المتحدة وايران الزيارات وتمخضت نتائجها الحفاظ على الامن الاقليمي في المنطقة بالتعاون بين دول الخليج نفسها دون تدخل اجنبي واكدت على تعزيز التعاون بين الدول المصدرة للنفط ، للمزيد ينظر ، برزان التكريتي ، المصدر السابق ، ص 81 ؛ صالح محمد صالح العلي ، المصدر السابق ، ص 298 .

([53]) مجلة الثائر العربي ، العدد 13 ، السنة 10، بيروت ، 15 تشرين الاول 1979 ، ص 13 ؛ خليل الياس مراد ، المصدر السابق ، ص 111 .

([54]) عامر محسن سلمان ، المصدر السابق ، ص 35 .

([55]) صالح محمد صالح العلي ، المصدر السابق ، ص 299.

([56]) محمد جاسم محمد ، المصدر السابق ، ص 157-158 ؛ بيان عبيد العريض ، تاريخ العلاقات العمانية الامريكية (1970-1995) ، دار الجواهري ، بغداد ، 2013 ، ص 185 .

([57]) خليل الياس مراد ، المصدر السابق ، ص 112.

([58]) صالح محمد صالح العلي ، المصدر السابق ، ص 299 .

([59]) اسامه حرب الغزالي و ومحمد السعيد ادريس ، الامن والصراع في الخليج العربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 62 ، القاهرة ، تشرين الاول 1980، ص 12 .

([60]) صالح عبد الله الراجحي ، العلاقات السعودية الخليجية ، السياسة الخارجية السعودية في مائة عام (1902-1998) ، مؤسسة الاصطفاء للطباعة ، الرياض ، ص 139 .

([61]) الوثائق العربية لعام 1977 ، ص 307 .

([62]) اسامه الغزالي حرب ومحمد السعيد ابراهيم ادريس ، المصدر السابق ، ص 12 .

([63]) محمد جاسم محمد ، المصدر السابق ، ص 158 ، صالح محمد صالح العلي ، المصدر السابق ، ص 300.

DOI:10.18018/URUK/020-13/1246-1259

([64]) جاء التأكيد العماني على حماية مضيق هرمز كرد فعل على التحذير الامريكي من احتمالية حدوث اعتداءات ضد بعض الناقلات النفطية اذ ان 8 الاف ناقلة نفط تمر سنويا من هذا المضيق وان تدمير احداها سيكون له نتائج سلبية في المنطقة كما ان ثلث الانتاج العالمي من النفط الخام يمر من هذا الممر المائي الذي يعد المنفذ الوحيد للخليج على المحيط الهندي وطبيعة المضيق الجغرافية تمكن من تشكيل كمائن للمعتدين لشن هجوم على السفن ، للمزيد ينظر ، سلمى عدنان محمد ، البحرين ، الامارات العربية المتحدة ، قطر ، سلطنة عمان وامن الخليج العربي ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1980 ، ص 111؛ ظمياء كاظم الكاظمي ، المشروع العماني لأمن الخليج في الدوريات العربية ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1980 ، ص 126 .

([65]) بيان عبيد العريض ، المصدر السابق ، ص 186 .

([66]) عبد الحكيم عامر الطحاوي ، المصدر السابق ، ص 151.

([67]) جاء المشروع القطري المدعوم سعوديا كردة فعل على الاصرار العماني من خلال مشاريعها الامنية على ابقاء مضيق هرمز تحت ادارتها فاقترحت قطر اقامة عدد من الموانئ السعودية على البحر الاحمر ومد انابيب النفط اليها تفاديا لمرور ناقلات النفط في مضيق هرمز او احياء الامارات العربية المتحدة لخور فكان الواقع على خليج عمان او مشروع مد انابيب النفط الى منطقة ريسوت في عمان لكن هذه المشروعات لم تلق اهتماما كما هو الحال في مشروع شق قناة توصل نفط الخليج العربي بعمان ويستغرق حفرها 18 شهرا وبمسافة 70 كم لتصبح سيطرة عمان كاملة على تلك القناة المقترحة جنوب جزيرة مسندم ، للمزيد ينظر عامر محسن سلمان ، المصدر السابق ، ص 36 ؛ رياض جاسم محمد الاسدي ، سياسة التحديث في عمان(1970-1981)دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 2001، ص 117-118 .

([68]) صالح عبد الله الراجحي ، المصدر السابق ، ص 139-140 .

([69]) عماد جاسم حسن الموسوي ، العلاقات البحرينية الخليجية (1971-1981) ، مكتبة عدنان للنشر والتوزيع ، 2017 ، ص 100 .

([70]) صالح عبد الله الراجحي ، المصدر السابق ، ص 141 .

([71]) المصدر نفسه ، ص 142.

([72]) برزان التكريتي ، المصدر السابق ، ص 85-86 .

([73]) صالح عبد الله الراجحي ، المصدر السابق ، ص 142.

([74]) عامر محسن سلمان ، المصدر السابق ، ص 37 .

([75]) بيان عبيد العريض ، المصدر السابق ، ص 189 .

المصادر:

اولا: الوثائق المنشورة :

1- الوثائق العربية عام 1975 ، مكتبة نعمى يافث التذكارية ، الجامعة الامريكية في بيروت ،د.ت.

ثانيا: الرسائل الجامعية :

1- راضي دواي طاهر الخزاعي ، العلاقات العراقية الايرانية (1963-1975) دراسة تاريخية سياسية ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2007 .

2- رياض جاسم محمد الاسدي ، سياسة التحديث في عمان(1970-1981)دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 2001.

3- فهد مزبان خزار الخزار ، توجهات ايران نحو اقطار المشرق العربي (دراسة في الجغرافية السياسية) ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الآداب ، جامعة البصرة ، .

4- نواف وبدان سلمان الجشعمي ، العلاقات الخليجية الايرانية (1923-1979) ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الآداب ، جامعة ام درمان ، 2008 .

ثالثا: الكتب العربية والمعربة : .

1- انطوان متي ، الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الايرانية (1798 – 1978) ، دار الجيل ، بيروت ، 1993 .

2- امل ابراهيم الزياني ، علاقات المملكة العربية السعودية في النطاق الاقليمي (دراسة في العلاقات السعودية الايرانية وتطور موضوع الامن في الخليج 1964-1975) ، مطبعة دار التأليف ، القاهرة ، 1989.

3- الجبهة الشعبية لتحرير البحرين ، الصراع على الخليج العربي (دراسة اقتصادية – سياسية لمشروع الامن الخليجي) ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، 1978 .

4- بيان عبيد العريض ، تاريخ العلاقات العمانية الامريكية (1970-1995) ، دار الجواهري ، بغداد ، 2013 .

5- برزان التكريتي ، الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي وتأثيره على اقطار الخليج العربي ، بغداد ، 1982 .

DOI:10.18018/URUK/020-13/1246-1259

6- بنسون لي جريسون ، العلاقات السعودية – الامريكية ، في البدء كان النفط ، ترجمة سعد هجرس ، القاهرة ، سينا للنشر ، 1991.

7- بنفشه كي نوش ، العلاقات السعودية الايرانية منذ بدايات القرن العشرين حتى اليوم ، ترجمه ابتسام بن خضراء ، دار الساقي ، بيروت ، 2017 .

8- خالد بن سلطان ، امن منطقة الخليج العربي من منظور وطني ، سلسلة محاضرات الامارات (18) ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 1997 .

9- خليل الياس مراد ، خليل إلياس مراد ، حرب الخليج وانعكاساتها على الأمن القومي العربي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1987.

10- ر.ك رمضاني ، الامن في الخليج العربي ، ترجمة كمال رفيق الجراح ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1982 .

11- سلمى عدنان محمد ، البحرين ، الامارات العربية المتحدة ، قطر ، سلطنة عمان وامن الخليج العربي ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1980 .

12- ---------- ، امن الخليج العربي في الدوريات العربية ، مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ، 1980 .

13- صالح بن بكر الطيار ، السعودية وتحديات القرن 21 ، مركز الدراسات العربي – الاوربي ، باريس ، 2003 .

14- صالح عبد الله الراجحي ، العلاقات السعودية الخليجية ، السياسة الخارجية السعودية في مائة عام (1902-1998) ، مؤسسة الاصطفاء للطباعة ، الرياض .

15- صالح محمد صالح العلي ، محمد رضا شاه بهلوي وشرقي الجزيرة العربية (1941-1979) ، جامعة البصرة ، 2009 .

16- ظمياء كاظم الكاظمي ، المشروع العماني لأمن الخليج في الدوريات العربية ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1980 .

17- عامر محسن سلمان ، الامن الاقليمي والحرب في الخليج العربي ، الشركة العراقية للطباعة الفنية ، بغداد ، 1986 .

18- عبد الحكيم عامر الطحاوي ، العلاقات السعودية الايرانية واثرها في دول الخليج (1951-1981)، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2004.

19- عبد الرحمن النعيمي ، الصراع على الخليج العربي ، ط2 ، دار الكنوز الادبية ، بيروت ، 1994 .

20- عطا الله زايد الزايد ، العلاقات السياسية السعودية الايرانية واثرها على الامن الاقليمي لمنطقة الخليج العربي (1980 -2003) ، الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، 2015.

21- عماد جاسم حسن الموسوي ، العلاقات البحرينية الخليجية (1971-1981) ، مكتبة عدنان للنشر والتوزيع ، 2017 .

22- غسان سلامه ، السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945 (دراسة في العلاقات الدولية) ، سلسلة الدراسات الاستراتيجية (3) معهد الانماء العربي ، القاهرة ، 1980 .

23- فرد هاليداي، المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية، تعريب وتقديم محمد الرميحي، الكويت، 1976.

24- فكرت نامق عبد الفتاح العاني ، الولايات المتحدة الامريكية وامن الخليج العربي (دراسة في تطور السياسة الامريكية في الخليج منذ الثمانينات وآفاق المستقبل) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة صدام (سابقا) ، د.ت.

25-

26- محمد جاسم محمد ، الاستراتيجيات الامنية في منطقة الخليج العربي رؤية عربية ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ص 1983 .

27- محمد حسنين هيكل ، ملفات السويس (حرب الثلاثين سنة) ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، مطابع الاهرام ، القاهرة ، 1986 .

28- محمد سعيد ادريس ، تطور العلاقات المصرية الايرانية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، 2002.

DOI:10.18018/URUK/020-13/1246-1259

رابعاً: الدوريات :

1- اسامه حرب الغزالي و ومحمد السعيد ادريس ، الامن والصراع في الخليج العربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 62 ، القاهرة ، تشرين الاول 1980.

2- السيد عليوه ، امن الخليج بعد الثورة الايرانية ، مجلة السياسة الدولية العدد 57 ، القاهرة ، تموز ، 1979 .

3- عبد الرزاق خلف محمد الطائي ، امن الخليج العربي في المنظور الايراني (1991-2013) ، مجلة دراسات اقليمية ، العدد 12 ، جامعة الموصل ،2018.

4- مجلة الثائر العربي ، العدد 13 ، السنة 10، بيروت ، 15 تشرين الاول 1979 ..

5- نبيل عبد الفتاح ، الحرب وقضايا الامن في الخليج ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 63 ، القاهرة ،كانون الثاني، 1981.

Abstract:

The Arab Gulf region witnessed an active movement from its countries to reach an organization that defines the features of the region in the post-British withdrawal period, and this was represented by holding a series of conferences of a security nature to discuss how the void is filled and from the country responsible for filling that void and how to organize the region's affairs in a stage Beyond Britain, as well as the positions of the Gulf states on the proposals of these conferences, and whether they succeeded or failed in the goal for which it held, the research shed light on these axes with a focus on the Saudi role in them was.

DOI:10.18018/URUK/020-13/1246-1259